



مقاصد الشريعة

الفصل الدراسي الثالث

معالى الشىخ / د. سعد بن ناصر الشرى

الدرس الأول

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

← ما هو المراد بمقاصد الشريعة؟

- **فالشريعة في اللغة: المورد،** مورد الماء الذي يكثر وراده وتكبر مساحته، فإذا كان هناك ماءً عذبٌ نقيٌّ يتمكن كثيرٌ من الناس من الورد إليه سعي شريعةً، يقال شرعوا في الماء، وأخذ الإنسان من ذلك الماء بالشرب منه.
- وأما المقصود بالشريعة في الاصطلاح: هي الأحكام أو الديانة السماوية التي أنزلها الله عزَّ وجلَّ على أحد أنبيائه، وقد قال الله جلَّ وعلا: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنْ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ * إِنَّهُمْ لَن يَغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [الجاثية: 18، 19]، ثم بين أن الله ولي المتقين، بمعنى أنه يتولى شئونهم متى كانوا متمسكين بهذه الشريعة، سائرین عليها، تاركين السير على الأهواء.
- وأما معنى المقصد في اللغة: فالمراد به: **المتجه إليه بأقل الطرق**، وقد يطلق على استقامة الطريق، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ﴾ [النحل: 9].
- وأما المراد بمقاصد الشريعة: فهي المعاني الكلية التي من أجلها شرعت الأحكام.
- **المعنى يقصد به السبب والتفسير** وقلنا الكلية بمعنى الشيء العام، لأن المعاني بعضها جزئيٌّ يتعلق بجزءٍ واحدٍ، وبعضها يتعلق بعموم أحكام الشريعة أو كثير من أحكامها، المعاني الكلية التي قصدها الشارع، يعني راعاها، وبني الأحكام من أجل تحصيلها.
- وحينئذٍ ينبغي بنا أن نفرق بين الشريعة وبعض المصطلحات التي يمكن أن يكون لها نوع اتصالٍ بها.
- **اللفظ الأول: كلمة العلة، هل هناك فرقٌ بين المقصد الشرعي والعلة؟ أو لا يوجد هناك فرقٌ؟**
نقول: نعم هناك فرقٌ،
- (١) **فالمقصد الشرعي معنى كليٌّ، بينما العلة يمكن أن تكون لأحكام جزئية.**
- (٢) **ثم المقصد أمرٌ يريد الشرع تحقيقه، بخلاف العلة، فقد لا يريد الشرع تحقيقها إنما هي أوصافٌ علقت عليها الأحكام.**
- **مثال ذلك: السرقة علةٌ للتحريم وعلةٌ للقطع، هل يريد الشارع وجود السرقة؟** نقول: لا لا يريد، وحينئذٍ لا نقول بأن العلة مقصودةٌ للشارع وإنما المقصود للشارع هو تعليق الحكم بهذا الوصف.
- **إذن ما هو المقصد الشرعي هنا؟** من تقرير هذا الحكم، هو حفظ المال، إذن عندنا مقصدٌ شرعيٌّ وهو معنى كليٌّ راعته الشريعة في كثيرٍ من الأبواب، ومن أجله قرر هذا الحكم ومن أجله علّق هذا الحكم على هذا الوصف، فحينئذٍ نعرف الفرق بين المقصد الشرعي وبين العلة.
- من الأمور التي نقررها مثلاً أن الشريعة جاءت بمشروعية الزواج، وترتب على الزواج عددٌ من الأحكام، مثل وجوب نفقة، فالزواج هنا هو العلة، لكن هناك مقصودٌ للشارع من حفظ النفس، أو وجود الاستقرار في النفوس والطمأنينة، هذان مقصدان من مقاصد الشارع تتحقق بمشروعية الزواج، لكن الزواج علةٌ لعددٍ من الأحكام، مثل وجوب المهر، مثل وجوب النفقة، وجوب المبيت، ثبوت النسب، إلى غير ذلك من الأحكام.
- **من المعاني أو من الألفاظ التي لها نوع صلةٍ، لفظة الجِكم،** هناك معاني هي جِكمٌ يراعها الشارع، مثال ذلك: مثلاً المسافر يسقط عنه وجوب الصوم، ويجوز له الفطر، ما العلة في هذا؟ العلة هي السفر، **ما الحكمة؟** المشقة، فالمشقة هنا وصفٌ

غير منضبط، المشقة هل هي مقصودة للشارع؟ نقول لا هي ليست مقصودة للشارع، ما هو مقصود الشارع؟ التخفيف على العباد.

فالتخفيف هذا هو المقصد، والسفر هذا هو العلة، والمشقة هذا هو الحكمة، فنفرق بين كلٍّ من هذه المعاني.

أهمية دراسة المقاصد.

إن دراسة المقاصد مهمة لعددٍ من الأسباب:

السبب الأول: أن هناك من أغفل دراسة المقاصد فخالف الحكم الشرعي في عددٍ من المسائل لعدم مراعاته للمقصد الشرعي.

مثال ذلك:

١) عندما يوجد إنسانٌ مريضٌ والصوم يؤثر عليه، يأتي من يأتي ولا ينظر إلى مقصد الشريعة وبالتالي يلزمه بالصوم وهو قادرٌ عليه لكنه يؤثر عليه، فبالتالي يكون هناك إعناتٌ على العباد بسبب عدم مراعاة المقصد الشرعي. الشارع قصد أن يبذل العبد الأسباب التي تطيل حياته، ومن ثم يتمكن من عبادة الله عزَّ وجلَّ في مدةٍ أطول، فهذا مقصدٌ شرعيٌّ، فعندما يصوم الإنسان أو يترك التداوي، حينئذٍ يخالف المقصد الشرعي، قد يأتي من يأتي ويقول الصوم خيرٌ، صم، لكن حينئذٍ يفوت مصلحةٌ أكبر وهي بذل السبب لإطالة عمره مما يؤدي إلى تمكنه من أداء عباداتٍ أكثر في وقتٍ أطول، فحينئذٍ غفل عن المقصد الشرعي.

٢) مثال آخر: يأتي من يأتي ويظن أن المشقة مقصودة في العبادة، يقول سأحج ماشياً، فيقال له: المشي ليس مقصوداً للشارع بحد ذاته، وإنما المقصود تحصيل التقوى، وجعل القلب ينتظم معنى العبودية، فهذا المعنى ليس مقصوداً للشارع، مقصود الشارع تحصيل التقوى، بماذا تحصيل التقوى؟ بعبودية الله عزَّ وجلَّ وذكره سبحانه وتفرغ الوقت لطاعة رب العزة والجلال. فمن ثم قد يأتي من يأتي ويخالف الحكم الشرعي ظاناً أن ما فعله هو الحكم الشرعي بسبب عدم مراعاته لمقاصد الشريعة.

السبب الثاني: أن هناك من تفلت من بعض الأحكام بدعوى أنه يراعي مقاصد الشريعة، وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى رفع الشريعة بالكلية بدعوى مراعاة المقاصد، والسبب في هذا أن هذا المكلف لم يراعِ الشروط والضوابط المتعلقة بتطبيق المقاصد، فمن ثم طبقها تطبيقاً خاطئاً مخالفاً للطريقة الشرعية.

وأورد لذلك أمثلة:

قال قائل: بأن الناس لا يجتمعون، أو يتمكنون من الاجتماع في الدول الغربية إلا يوم الأحد لكون يوم الجمعة يوم عملٍ، ومن ثم نرى أن تؤدي صلاة الجمعة لتكون في يوم الأحد مراعاةً لمقصد الشرع في جمع الناس، والشريعة من مقاصدها الاجتماع. فنقول حينئذٍ لم يراعِ مقصداً آخر وهو المحافظة على تعاليم الشريعة، فأدى به ذلك إلى مخالفة مقاصد الشرع، ومن ثم نقول لو قدر ذلك لأدى إلى الاختلاف، فإن كل بلدٍ سيختار يوماً مخالفاً لليوم الآخر، الذي تُصلى فيه صلاة الجمعة في البلد الآخر، فيؤدي ذلك إلى اختلاف المسلمين من بلدٍ إلى آخر، بل يؤدي ذلك إلى جعل صاحب الولاية سواءً كان مسلماً أو غير مسلمٍ يتسلط على تغيير أحكام الشرع، فإنه سيجعل بعضهم الإجازة في يوم الأحد، وبعضهم يجعلها يوم الثلاثاء، وبعضهم يجعلها الأربعاء، ومن ثم تتغير أوقات صلاة الجمعة على هذه الدعوى، فنقول مقصد المحافظة على الشريعة من التغيير والتبديل مقصدٌ أعظم، ومن ثم فإنه لا بد من مراعاته.

السبب الثالث: من فوائد تعلم علم المقاصد أنه يجعل الإنسان يعرف أحكام النوازل الجديدة، ويكون عنده تصورٌ ولو مبدئياً بحكم النوازل الجديدة.

وأعطي لذلك مثلاً:

- من المسائل الحادثة في عصرنا مسألة الاستنساخ، والمراد بالاستنساخ أخذ خلية من كائن حيٍّ ووضع إنزيمات الانقسام عليها، بحيث تتشكل على هيئة إنسانٍ أو حيوانٍ كاملٍ، فهل مثل هذا جائزٌ أو لا يجوز، هذه مسألةٌ جديدةٌ نازلةٌ، فنقول من مقاصد الشريعة تقرير نوع القرابة بين الناس.

فعندما نأخذ خليةً من إنسانٍ ونضع عليها إنزيم الانقسام حتى تكون إنسانًا على فرض إمكانية ذلك، فإننا حينئذٍ لا نستطيع أن نميز درجة العلاقة والقرابة بين المستنسخ والمستنسخ منه، هل هو أخوه أو هو ابنه، ومن ثم يقع الناس في حرجٍ، في الميراث كيف نفعل، في القرابة كيف نفعل؟، أبناؤه يجوز لهم أن يتزوجوا أبناؤه باعتبارهم أبناء عمٍّ، أو يكونون أبناء أخٍ لهم، وبالتالي لا يجوز لهم أن يتزوجوا منه، وهكذا.

➤ **السبب الرابع: إعطاء الطمأنينة للاجتهاد الفقهي**، عندما يجتهد الفقيه سواءً كان مفتيًا أو قاضيًا أو مدرسًا فيتوصل إلى حكمٍ فقهيٍّ في المسألة، ويكون ذلك الحكم متوافقًا مع المقاصد الشرعية فهذا يعطيه طمأنينةً لصحة اجتهاده، وأما إذا وجد أن ما توصل إليه باجتهاده يخالف مقاصد الشريعة فهذا يجعله يتوقف، ويزيد البحث في المسألة، ويبحث عن أدلةٍ أخرى لعل ذلك يكون سببًا من أسباب وصوله إلى حكم الله عزَّ وجلَّ في هذه المسألة.

➤ **السبب الخامس: من فوائد معرفة مقاصد الشريعة معرفة أن الله عزَّ وجلَّ قد تفضل علينا بهذه الشريعة**، وبالتالي يكون هذا من أسباب شكرنا لله عزَّ وجلَّ الذي تفضل علينا بأن جعل عندنا شريعةً محققةً للمقاصد.

- هناك بعض الفقهاء يقول بنفي أن يكون هناك مقاصد، ولكن هذه المقاصد في كثيرٍ منها منصوصٌ عليه في الأدلة الشرعية، بل بعضها قد تواترت النصوص بتقريره، مثلاً: كون الشريعة محققةً لمصالح الخلق، هذا مقصدٌ شرعيٌّ، قد دل عليه نصوصٌ كثيرةٌ، وأدلةٌ كثيرةٌ، هكذا كون اجتماع الكلمة من مقاصد الشرع، دل عليه نصوصٌ كثيرةٌ متعددةٌ، وبالتالي فإن هذه المقاصد هي أمرٌ مقصودٌ للشرع، وقد تواترت الأدلة بإثبات كونها من مقاصد الشرع.

- لما يقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: 179]، فيه إشارةٌ إلى ثلاثة مقاصد. ❖ **الأول: التقوى**، مقصدٌ شرعيٌّ.

❖ **الثاني: التعقل**، استعمال العقول، لذا قال: ﴿يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾.

- ❖ **الثالث: كون الحياة مستقرةً آمنةً** في قوله: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ أي تحيون بسبب وجود هذا القصاص فيأمن بعضكم بعضًا وتستقر نفوسكم.

◀ مميزات وخصائص القواعد أو المقاصد الشرعية.

- ✓ **الخاصية الأولى: أن هذه المقاصد صادرةٌ من أدلةٍ شرعيةٍ**، من كتاب الله عزَّ وجلَّ، ومن سنة النبي صلى الله عليه وسلم، فهذه المقاصد أخذت من الوحي، لم تؤخذ من العقول، لم تؤخذ من الاجتهادات، وإنما شأن الفقيه أن يستخرجها ويبين أن هذا المعنى من مقاصد الشريعة، بناءً على قيام الدليل عليه كما سيأتي.
- ✓ **الخاصية الثانية: أنها ربانيةٌ**، منسوبةٌ إلى الله جلَّ وعلا، لأنها واردةٌ في كتابه وفي سنة نبيه صلى الله عليه وسلم.
- ✓ **الخاصية الثالثة: أنها عامةٌ لجميع الناس**، في جميع البلدان، في جميع الأزمان، وليست خاصةً بزمانٍ أو بفرْدٍ دون فردٍ، وتختلف المقصد في بعض الجزئيات لا يعني انتفاء كونه من مقاصد الشرع، قد يوجد مقصدٌ أعظم منه فيترك المقصد الأقل مراعاةً للمقصد الأعلى، وهكذا.

✓ **الخاصية الرابعة: من مميزات مقاصد الشريعة ومن خصائصها أنها عامةٌ**.

- ✓ **الخاصية الخامسة: أنها كليةٌ**، ليست خاصةً بجزئيةٍ معينةٍ، وإنما هذه المقاصد كليةٌ تشمل جميع أحكام الشريعة، وليست مقتصرةً على بعض الأحكام دون بعضها الآخر.

- ✓ **الخاصية السادسة: أنها باقيةٌ**، لا تتبدل، ولا تتغير، ولا تقبل التحوير ولا الاجتهادات في تغييرها وتغيير مراسمها، وبالتالي هذا جعل من مميزات وخصائص مقاصد الشريعة أنها ثابتةٌ، لا يتمكن أحدٌ من إلغائها أحد مقاصدها، وذلك لثبوتها، ما يأتيها فقيهٌ ويقول أنا ألغيت كون المعنى الفلاني من مقاصد الشرع، لأن هذه المقاصد ثابتةٌ لا تقبل التغيير ولا التحوير.

هكذا هذه المقاصد قد جمعت المعاني الكلية التي يُحكم بها على أفعال العباد، فمن أحاط بهذه المقاصد، وتبين له المعاني الكلية التي قصدتها الشريعة، فحينئذٍ يتمكن من الإحاطة بغالب مسائل الفقه، فهي تجمع بين أحكام الأفعال الظاهرة وأحكام الأفعال الباطنة، تشتمل على أحكام الأقوال، وأحكام الأفعال، وأحكام الاعتقادات والنيات، ولذلك من خصائص مقاصد الشريعة، أنها تحكم على مواطن الإنسان، كما قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «**إن الله لا ينظر إلى صوركم وأشكالكم، وإنما ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم**».

من فوائد دراسة المقاصد، إحياء القلوب، والتنشيط على العمل، عندما تعرف مقصد الشارع، حينئذٍ هذا سينشطك لأداء الأعمال والواجبات والتوجهات الشرعية، وفي نفس الوقت، يُعرفك بالمعنى الذي قصده الشارع، فتعرف فضل الله عليك، فتشكر الله -عزَّ وجلَّ- على هذه النعمة.

- ✓ **الخاصية السابعة:** أنها تحقق المصالح، وأنها عادلةٌ ليس فيها ظلمٌ لأحدٍ، ولا محاباةٌ لأحدٍ دون أحدٍ، فهذا شيءٌ من خصائص مقاصد الشريعة التي تجعل الإنسان يهتم بهذا العلم.
 - ✓ **الخاصية الثامنة:** أنها منضبطةٌ، معروفة الحدود والمعاليم، ليست محلًّا للاجتهادات، كذلك هذه المقاصد متلائمةٌ مع حوائج الناس، وفي نفس الوقت هي متكاملةٌ، وغير متناقضةٍ، لا يوجد بينها تناقضٌ، بل يكمل بعضها بعضاً الآخر.
 - ✓ **الخاصية التاسعة:** مراعاة الحوائج الأساسية للناس، فما يحتاج إليه الناس حاجةً أساسيةً فإنها مكفولةٌ لهم، ومن ذلك مثلاً حاجة الإنسان إلى عبودية الله -عزَّ وجلَّ-، حاجته إلى أكل طعامه، حاجته إلى قضاء وطره، كل هذه يمكن تحقيقها، وإيجادها بوجود المقاصد الشرعية، وبالتالي فمراعاة المقاصد الشرعية، تؤدي إلى الاستقرار، إلى الأمن، إلى الطمأنينة، طمأنينة النفوس، إلى استجلاب الخيرات والمنافع التي ينتفع بها كثيرٌ من الناس.
- بعض الناس يقول: هذه الشريعة فائدتها الابتلاء والاختبار ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملة: 2]، فنقول: هذا المعنى أحد المقاصد من تشريع الأحكام، وبالتالي كأنك تقول: للشريعة مقصدٌ، ثم كون هذا المعنى من مقاصد الشرع، لا ينفي كون غيره من المعاني من مقاصد الشرع كذلك، ولذلك فإن كون الابتلاء والاختبار من مقاصد الشرع، لا ينفي كون المعاني الأخرى من مقاصد الشرع في تقرير الأحكام الشرعية.

متى ابتداء علم المقاصد؟

- تقرير كون بعض المعاني من مقاصد الشريعة، ثبت بنزول القرآن، ونزول الوحي على رسولنا -صلى الله عليه وسلم-، ولذلك فنحن نجد عددًا، بل جميع مقاصد الشريعة موجودةً في كتاب الله - سبحانه وتعالى-، وفي الأحاديث النبوية، ما هو منبأ لهذه المقاصد الشرعية، فهي موجودةٌ بوجود الوحي، وقد تقدم منها ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾، فلما جاء عصر الصحابة وعصر التابعين -رضوان الله عليهم- أصبحوا ينظرون في الأدلة الشرعية، فيستخرجون منها قواعد مقاصدية يبنون عليها أحكامهم الفقهية.
- ثم بعد ذلك ابتداء عصر التأليف، فوجدت كتاباتٍ عند أهل العلم، في فنونٍ شتى، منها ما هو في الفقه، ومنها ما هو في الأصول، ومنها ما هو في الحديث، والناظر في الكتب الفقهية، والكتب الأصولية، يجد هناك إشاراتٍ للمعاني المقاصدية في هذه النصوص التي كتبها العلماء، فحينئذٍ نعرف أن الكلام في المقاصد ليس أمرًا ناشئًا، بل هو من عصر النبوة، من عصر الصحابة، ومن عصر أوائل التدوين، صحيحٌ أنه لا يوجد كتاب في تلك العصور يستقل بالبحث في مقاصد الشريعة، لكنها موجودةٌ ومبثوثةٌ في كتب أهل العلم الفقهية والحديثية والأصولية.
- ولكن لم يُفرد التدوين في هذا العلم في تلك العصور؛ لأنهم يعتبرونه من الأمور المتقررة، وقد يجعلونه مما لا يحتاج إلى تدوين؛ لكونه قد استقر في النفوس وثبت فيها، وإن وجد كتاباتٍ يسيرةً أشارت أو قعدت لاختيار بعض المعاني لتكون مقاصد للشرع المطهر.
- استمر الحال على ذلك، ولم توجد مؤلفاتٍ في هذا العلم، حتى وجد القرن الثامن، أين نبحت عن مقاصد الشريعة في كتب المتقدمين؟ وكيف نصل إلى معرفة مقاصد الشريعة في تلك الكتب؟

- عندنا علمان: علم الفقه، وعلم الأصول، وعندنا أيضًا علم التفسير، وعلم شرح الحديث، في التفسير نجد عددًا من المعاني الكلية التي نص عليها الشرع، وهي مقاصد للشرعية. وكذلك أيضًا في مباحث الفقه نجد أنهم يعللون بمعانٍ كلية، تكون من مقاصد الشرعية، وهناك في كتب الأصول، نجد أنهم يشيرون إلى هذا المبحث في عددٍ من المسائل الأصولية.

❖ **المسألة الأولى:** فيما يتعلق بمسالك العلة، وطرائق تثبيت العلة، والأدلة التي يثبت بها كون الوصف علةً، فإن هذا المبحث يجعل الإنسان يتوصل إلى المقاصد الشرعية الواردة في الكتاب والسنة؛ لأنه قد أخذ دربةً على معرفة كيف يكون الوصف علةً.

إذن هذا مبحثٌ، كذلك من مباحث تقرير كون الوصف، أو معرفة قواعد المقاصد، مباحث المناسبة، سواءً المناسبة المنصوصة، أو المناسبة المستنبطة، فإن مبحث المناسبة فيه تقارير وتقييدات متعلقة بمقاصد الشرعية.

❖ **المسألة الثانية:** من مواطن بحث مسائل مقاصد الشرعية، عند الكلام عن المصالح، ودليل المصالح المرسل، فإن فيه إشارةً إلى العديد من المقاصد الكلية التي قصدها الشارع، وبالتالي تكون طريقًا موصلاً لمعرفة هذه المقاصد.

❖ **المسألة الثالثة:** مباحث سد الذرائع، فيه إشارةً إلى أشياء من مقاصد الشرعية، وكذلك أيضًا في مباحث الحكم، هناك ما يتعلق بالتحسين والتقبيح العقلي، وهناك ما يتعلق بتحقيق المصالح بوجود الواجبات، والمندوبات، وفي بعض الأوقات في المباحثات.

هل دَوَّنَ هذا العلم حاليًا في الكتاب الخاص كَفَنٍ، في غير هذه الكتب، يمكن الرجوع إليها؟

- نعم، بعد زوال عصور الأئمة الأوائل، الذين وجد في كتبهم الإشارات إلى المقاصد، حاول بعض الناس أن يكتب كتاباتٍ مستقلةً متعلقةً بتحقيق المقاصد، ومن أشهر هؤلاء:

✅ الإمام العزبن عبد السلام، في كتابه "قواعد الأحكام في مصالح الأنام"، فإنه قد أشار فيه إلى كثيرٍ من المقاصد الشرعية، وبيّن أحكامها، لأن هذا نموذجٌ للتأليف.

✅ من النماذج أيضًا للتأليف، ما كتبه شيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ ابن القيم -رحمهما الله تعالى-، فقد أشار في عددٍ من الكتب، بل خَصَّصَتْ بعض الكتب والمؤلفات والرسائل التي كتبوها للمبحث في موضوع المقاصد، وتقرير بعض المعاني الكلية، التي راعاها الشرع عند تشريع الأحكام.

✅ ما فعله العلامة أبو إسحاق الشاطبي -رحمه الله تعالى-، وهذا الفقيه، وهو من فقهاء علماء المالكية، من أهل القرن الثامن، وقد ألف كتابًا أسماه "الموافقات"، بحث في المجلد الأول: الحكم، وفي الثاني: مباحث المقاصد، وفي الثالث: قواعد الاستنباط، والتعارض والترجيح، وأحكام الاجتهاد، والتقليد.

✅ وفي عصرنا الحاضر، وجد اهتمامٌ بعلم المقاصد، وجد هناك كتاباتٌ متعددةٌ في هذا العلم، وقد أخذ بعضها برسائل علمية، والناظر إلى الجهود المعاصرة في باب المقاصد، وجد أن لها أنواعًا، هناك من سعى إلى تحقيق كتب المقاصد، وهناك من قام بترتيبها وتهذيبها وتكميلها، وهناك من قام باستخراج أحكامٍ فقهية، بناءً على النظر في المقاصد، وكذلك هناك من حاول أن يضع رسائل علميةً في أحد هذه المقاصد، إذن هناك تحقيقٌ، هناك تأليفٌ، وهناك دراسةً جزئيةً من أجزاء المقاصد، وجعلها صلب دراسة الإنسان ومعرفته.

- وكذلك هناك من اعتنى ببيان المقاصد، من أجل حفظ هذه الشرعية، ومن أجل عدم حصول التغيير والتبديل فيها. وكذلك من فوائد معرفة مقاصد الشرعية: معرفة موافقة الأحكام بعضها لبعض، والقدرة على قياس المسائل الجديدة النازلة على المسائل الفقهية المنصوصة التي يقررها أهل العلم.

• يحضرني واقعةٌ وقعت لبعض أصحاب الولاية، أنه جامع في نهار رمضان، فجمع الفقهاء فقال قائلهم كبيرهم في جواب سؤاله: يجب عليك أن تصوم شهرين متتابعين، فلما خرجوا، قالوا له: رحمك الله، إنما يجب عليه عتق رقبة، فإذا لم يجد، انتقل إلى الصيام، قال: الإمام عنده كثيرٌ، الممالك عنده كثيرٌ، لو قررنا له هذا الحكم، لكان سيعتق كل يومٍ، ويجمع في ذلك اليوم، لكنه لم يلتفت إلى الخطاب بالتأيم، وأنه يلحقه إثمٌ وحرَجٌ بسبب إقدامه على هذا الفعل، ولم يلحظ أنه قد

يكون مع اختلافٍ أو مع تقليب هذا الوالي النظر لا يعود إلى أولئك العلماء مرةً أخرى، ولا يثق فيما يصدرونه من فتاوى قد تكون مناقضةً لمقصود الشارع، ولذلك من أعظم فوائد مقاصد الشارع، تعرية الفتاوى الشاذة، التي تخالف المعاني الشرعية، ومن هذا المعنى أمر الله -عزَّ وجلَّ- بالرجوع إلى فقهاء الشريعة، الذين يعرفون مقاصدها، فيتمكنون من استيعاب الأحكام بناءً على معرفتهم بالمقاصد، فإن استيعاب الأحكام الفقهية واحدًا واحدًا، لا يعجز عنه الناس، لكن إذا أحاط بقواعدها ومقاصدها، فإن هذا يؤدي إلى كون الإنسان على ثقةٍ مما يُصدره من فتاوى ونحو ذلك.

ومن الأمور التي ينبغي أن يُتعلق بها، أن يُعرف أن المقاصد تعين الإنسان في معرفة الحكم الشرعي، لكن لا ينبغي بالمتوسط، فضلًا عن المبتدئ أن يجتهد في استخراج مقاصد، ثم بعد ذلك يبني عليها أحكامًا؛ لأن اجتهاده قد يكون خاطئًا. ومن الأمور التي تتعلق بهذا، أن العبد متى عرف مقاصد الشارع، أمن في اجتهاداته -بإذن الله عزَّ وجلَّ- من أن يكون هناك تناقضٌ أو تضادٌ في هذه الاجتهادات.

والفقهاء بالنسبة للنظر في المقاصد، يمكن للإنسان أن يقسمهم ثلاثة أقسام:

✓ **القسم الأول:** من يعرف الجزئيات ويدركها، لكنه لا يعرف الكليات والمقاصد، فمثل هذا في الغالب أنهم أهل تقليد، وليسوا بأهل اجتهادٍ.

✓ **القسم الثاني:** أن يحيط الإنسان بالأمرين معًا، المقاصد والجزئيات، فما تأتيه من مسألةٍ، إلا ويربطها بمقاصدها، ويعرف أحكام جزئياتها، فهذا أعلى من الدرجة الأولى، وقد وقع اختلافٌ في تقرير حكم اجتهاده، والجمهور على أنه يصح له أن يفتي، ويجوز أن يُسأل.

✓ **القسم الثالث:** من العلماء من تناسى الجزئيات والفروع، واستقرت في ذهنه الكليات، مع الأدلة، ففي هذه الحال، يكون الإنسان قد وصل إلى الدرجة العليا في باب الاجتهاد، ومن ثمَّ يتمكن من الحكم على مثل هذه المسائل.

ومن فوائد مقاصد الشريعة ومميزاتها: القدرة على تحقيق مناط الأحكام؛ لأن الأحكام لها أوصافٌ تثبت الحكم بها، كيف نعرف هذه الأوصاف التي هي مناط الحكم؟ بطريقٍ، منها معرفة مقاصد الشريعة.

علم المقاصد، هو علمٌ ضروريٌّ بالنسبة لأهل الاجتهاد والفتوى، ولا يتمكن الإنسان من استخراج فتوى صحيحةٍ، إلا بمعرفة هذا العلم، ولذلك كان تعلم علم المقاصد بالنسبة للفقهاء المجتهدين، هو من فروض الأعيان، وأما بالنسبة لغيرهم، كالعامّة والمبتدئين في الدراسة، فهؤلاء لا يحتاجون إلى معرفة المقصد، إلا من أجل تثبيت الإيمان في قلوبهم، ودفعهم وحثهم على امتثال الأمر، فلو وجد هذا المعنى عند من لم يأت إلى الفقهاء، فإنه يكون قد حقق المقصد الشرعي، وبالتالي القسم الثاني، وهم العامة، لا يتعين عليهم معرفة مقاصد الشريعة، بل يكون من أبواب المستحبات، التي يستحب للإنسان أن يدركها.

وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

